وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 10 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

قمة «العشرين» .. السعودية تعلن إنشاء ممر أخضر يربط الشرق الأوسط بالهند وأوروبا الاقتصادية

أعلن الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، توقيع مذكرة تفاهم لمشروع اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، سيسهم في تطوير البنى التحتية التي تشمل سككا حديدية، وسيربط موانئ الشرق الأوسط وأوروبا والهند.

وقال ولي العهد في كلمته أمام اجتماع الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية على هامش «قمة العشرين»، إن الممر الاقتصادي تتويج لعمل مشترك طوال الأشهر الماضية، مشيرا إلى أن المشروع سيسهم في تطوير وتأهيل البنية التحتية مثل السكك الحديدية وربط الموانئ، وإن السعودية ستشترك بـ20 مليار دولار في المبادرة.

وأوضح ولي العهد، أن الممر الاقتصادي سيوفر فرص عمل طويلة الأمد، وسيزيد التبادل التجاري بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وسيسهم في ضمان أمن الطاقة العالمي، وسيعمل على مد خطوط أنابيب لتصدير الكهرباء والهيدروجين لتعزيز أمن إمدادات الطاقة العالمي، إضافة إلى كابلات لنقل البيانات من خلال شبكة عابرة للحدود ذات كفاءة وموثوقية عالية.

ووقعت حكومتا السعودية وأمريكا مذكرة تفاهم بين البلدين، تحدد أطر التعاون بين البلدين لوضع بروتوكول يسهم في تأسيس ممرات عبور خضراء عابرة للقارات، من خلال الاستفادة من موقع المملكة الجغرافي الاستراتيجي، الذي يربط قارة آسيا بأوروبا.

ويهدف هذا المشروع إلى تيسير عملية نقل الكهرباء المتجددة والهيدروجين النظيف عبر كابلات وخطوط أنابيب وكذلك إنشاء خطوط للسكك الحديدية.

كما يهدف أيضا إلى تعزيز أمن الطاقة، ودعم جهود تطوير الطاقة النظيفة، إضافة إلى تنمية الاقتصاد الرقمي عبر الربط والنقل الرقمي للبيانات من خلال كابلات الألياف البصرية، وتعزيز التبادل التجاري وزيادة مرور البضائع من خلال ربط السكك الحديدية والموانئ.

ورحبت المملكة بالدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لدعم وتسهيل التفاوض لتأسيس وتنفيذ هذا البروتوكول ليشمل الدول المعنية بممرات العبور الخضراء.

من جانبه، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن إنها «صفقة كبيرة حقيقية. إنه أمر مهم حقا»، متحدثا عن «اتفاق تاريخي»، من شأنه ربط الموانئ عبر قارتين ويؤدي إلى شرق أوسط أكثر استقرارا وازدهارا وتكاملا.

وأضاف خلال فعالية لإعلان الاتفاق، إنه سيتيح «فرصا لا نهاية لها» للطاقة النظيفة والكهرباء النظيفة ومد الكابلات لربط المجتمعات.

من جهته، قال ناريندرا مودي رئيس وزراء الهند المضيفة للقمة «بينما نشرع في مبادرة الربط الكبيرة هذه، فإننا نضع بذورا تجعل أحلام الأجيال القادمة أكبر».

بينما أكد جون فاينر نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي للصحافيين خلال القمة السنوية للمجموعة في نيودلهي أن الاتفاق سيعود بالنفع على الدول منخفضة ومتوسطة الدخل في المنطقة، ويتيح للشرق الأوسط الاضطلاع بدور حاسم في التجارة العالمية.

يقول مسؤولون أمريكيون إن المشروع يهدف إلى ربط دول الشرق الأوسط من خلال السكك الحديدية وربطها بالهند من خلال الموانئ، ما يساعد على تدفق صادرات الطاقة والتجارة من الخليج إلى أوروبا، وذلك من خلال تقليص أوقات وتكاليف الشحن واستخدام الوقود.

من جهتها، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون در لاين أن المشروع «أكبر بكثير من مجرد سكك حديد أو كابلات»، مشيرة إلى «جسر أخضر ورقمي بين القارات والحضارات».

وفي ختام اللقاء، اقترب جو بايدن من رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي مضيف قمة مجموعة العشرين، والأمير محمد بن سلمان ولي العهد، من أجل مصافحة جماعية.

وجاء في وثيقة نشرتها إدارة بايدن بشأن إعلان «الممر» الكبير بين الهند وأوروبا، «نريد إطلاق حقبة جديدة متصلة عبر شبكة سكك حديد، وربط الموانئ في أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا».

والهدف هو إنشاء «عقد تجاري»، مع «تشجيع تطوير وتصدير الطاقة النظيفة»، وفق الوثيقة. وسيشمل المشروع أيضا مد كابلات بحرية.

وقال جاك سوليفان مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض إن المشروع يجب أيضا أن «يعزز التكامل في الشرق الأوسط».

من جهة أخرى، أعلنت الولايات المتحدة وأوروبا أنهما توحدان جهودهما لدعم مشروع آخر للبنية التحتية، وهذه المرة في إفريقيا. وهذا المشروع هو «ممر لوبيتو»، الذي يربط الكونغو الديمقراطية وزامبيا عبر ميناء لوبيتو في أنجولا.

وقال مايكل كوجلمان الخبير في شؤون جنوب آسيا في مركز ويلسون في واشنطن عبر منصة «إكس» «إذا تحقق ذلك، فإنه سيغير قواعد اللعبة عبر تعزيز الروابط بين الهند والشرق الأوسط».

مبادرات سعودية مميزة ومؤثرة ودور محوري في استقرار أسواق الطاقة الاقتصادية

أكد فهد الرشيد، المستشار في أمانة مجلس الوزراء عضو مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض، ورئيس وفد المملكة في مجموعة تواصل المجتمع الحضري (Urban 20)، أن المملكة حظيت بدور بارز ومؤثر في المحافل الدولية مثل قمة مجموعة العشرين، وقمم مجموعات التواصل، حيث تقوم بدور قيادي في معالجة التحديات العالمية المشتركة من خلال إطلاق عديد من المبادرات الرائدة، مثل مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر وبرنامج الرياض للاستدامة. وتحدث عن الدور المهم لمجموعات التواصل قائلا: »تسعى مجموعات التواصل التابعة لمجموعة العشرين إلى إيصال أصوات أطياف المجتمع المختلفة لقادة دول مجموعة العشرين، وتشارك المملكة في هذه المجموعات بشكل فعال من خلال العمل المشترك، وإبراز تجارب المملكة الرائدة المنبثقة من رؤية المملكة 2030 في شتى المجالات». بدوره، أكد أيمن السياري محافظ البنك المركزي السعودي «ساما»، أن المملكة تقوم بدور مهم في دعم استمرار تعافي الاقتصاد العالمي والحفاظ على الاستقرار المالي، إلى جانب جهودها البارزة لضمان تحقيق أهداف قمة مجموعة العشرين، ودعم تعددية الأطراف في التعاون الدولي الاقتصادي والمالي. وقال السياري بمناسبة مشاركة المملكة في قمة قادة مجموعة العشرين 2023 المنعقدة في الهند «إن مشاركة الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في قمة قادة دول مجموعة العشرين القامة في الهند ترسخ مكانة المملكة بين دول مجموعة العشرين بصفتها عضوا فعالا ومؤثرا في دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي». من جهته، أوضح المهندس خالد الفالح وزير الاستثمار أن وجود السعودية منذ عام 2008 بصفتها أحد الأعضاء الرئيسين في قمة مجموعة العشرين (G20) جاء نظير قوتها ونفوذها السياسي والاقتصادي، وقدرتها على التأثير في صنع السياسات الاقتصادية العالمية، ولما لها من مبادرات مميزة ومؤثرة في تحقيق أهداف المجموعة، فضلا عن دورها المحوري في ضمان استقرار أسواق الطاقة في العالم. وقال «تشارك المملكة في القمة الـ18 لرؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين (G20)، ضمن وفد حكومي كبير يرأسه الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الذي يقود أجندة ذات أبعاد اقتصادية وتنموية دولية، ما يؤكد المكانة الرفيعة والموقع القيادي الذي تحتله المملكة وقيادتها في المنطقة والعالم». وبين أن مشاركة وزارة الاستثمار في أعمال قمة مجموعة العشرين في الهند، تؤكد اهتمام المملكة بتحفيز الاستثمارات المتبادلة مع العالم، وإبراز البيئة الاستثمارية المتميزة في المملكة، مفيدا بأن الهند تركز في رئاستها لمجموعة العشرين هذا العام على موضوع «أرض واحدة، عائلة واحدة، مستقبل واحد»، وترتكز فلسفة شعارها على قيمة كل أشكال الحياة الإنسان والحيوان والنبات والكائنات الحية الدقيقة، وترابطها على كوكب الأرض والكون، منوها بدور المملكة المحوري في تحقيق مستهدفات حماية البيئة من خلال إطلاق عديد من البرامج والمبادرات الإقليمية والدولية، أبرزها مبادرتا السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر، وأطلق ولي العهد عديدا من المبادرات ذات العلاقة مثل مشاريع نيوم والبحر الأحمر وغيرها.

المجموعة تضم الاتحاد الإفريقي إلى صفوفها وتدعو للحد من إنتاج الطاقة بالفحم الاقتصادية

اتفق قادة مجموعة العشرين المجتمعون في الهند أمس على انضمام الاتحاد الإفريقي إلى تكتلهم. ورحبت مجموعة العشرين رسميا السبت بانضمام الاتحاد الإفريقي إلى صفوفها، في خطوة تعد انتصارا دبلوماسيا للهند، التي تستضيف القمة هذا العام وتظهر كزعيمة لدول الجنوب.

وأعلن ناريندرا مودي رئيس الوزراء الهندي توصل المجموعة إلى توافق حول الإعلان الختامي للاجتماع، بحسب «الفرنسية».

وأقر قادة دول مجموعة العشرين، وفقا لتوصيات خبراء المناخ في الأمم المتحدة، بأن هدف حصر الاحترار المناخي في حدود 1.5 درجة مئوية «يتطلب خفضا سريعا وكبيرا ومستداما للانبعاثات بنسبة 43 في المائة بحلول 2030 مقارنة بمستواها في 2019». ودعوا إلى «تسريع الجهود الرامية إلى الحد من إنتاج الطاقة بالفحم» دون أن تكون مصحوبة بأجهزة احتجاز الكربون أو تخزينه.

صوت «من أجل إفريقيا»

تعد البلدان النامية الأكثر تضررا بالظواهر الجوية القصوى المرتبطة بتغير المناخ، إضافة إلى معاناتها انعدام الأمن الغذائي الذي غذته الحرب في أوكرانيا من خلال التأثير في أسعار الحبوب.

وذكر لويس إيناسيو لولا دا سيلفا الرئيس البرازيلي أمس أمام قادة مجموعة العشرين أن العالم يواجه «حالة طوارئ مناخية غير مسبوقة». وأكد لولا خلال القمة أن «غياب الالتزام بالبيئة دفعنا إلى حالة طوارئ مناخية غير مسبوقة».

لكن قادة دول مجموعة العشرين أعلنوا أنهم سيدعمون الجهود المبذولة لزيادة القدرة العالمية للطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030. كما حذروا من أن الاستثمارات المخصصة لمكافحة تغير المناخ يجب أن «تزيد بشكل كبير» لمساعدة البلدان النامية على تحقيق التحول إلى الطاقة النظيفة.

وعد مصدر دبلوماسي فرنسي أن اللغة المستخدمة في البيان الختامي «مرضية جدا، توحي بما يجب أن يكون سلاما عادلا ودائما عند انتهاء الحرب في أوكرانيا».

من جهته، رأى جايك سأليفان مستشار الأمن القومي الأمريكي أن صياغة النص، خصوصا فيما يتعلق بأوكرانيا، تنم «عن عمل جيد جدا».

ويضم الاتحاد الإفريقي الذي أسس في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا 55 دولة عضوا «بما فيها ست معلقة عضويتها»، ويبلغ مجموع ناتجه المحلي الإجمالي ثلاثة تريليونات دولار. وكانت القارة حتى الآن ممثلة في مجموعة العشرين بدولة واحدة هي جنوب إفريقيا.

وقال الرئيس الكيني وليام روتو أمس «إن انضمام الاتحاد الإفريقي إلى مجموعة العشرين سيوفر (صوتا ورؤية) لإفريقيا، القارة الأسرع نموا في الوقت الحالي».

ورحبت الرئاسة النيجيرية المدعوة أيضا إلى حضور قمة نيودلهي بالعضوية الجديدة، كاتبة على منصة «إكس»، «كقارة، يسرنا مواصلة تعزيز تطلعاتنا على الساحة العالمية عبر منصة مجموعة العشرين».

من جهته، رأى شارل ميشال رئيس المجلس الأوروبي، أن انضمام القارة السمراء «رمز مهم للشمول وخطوة كبيرة لمجموعة العشرين ولإفريقيا، لكنها لن تكون الأخيرة». وعلت الأصوات المطالبة بتعزيز تمثيل القارة الإفريقية في هيئات دولية رئيسة أخرى، مثل مجلس الأمن الدولي.

ورحبت سفنيا شولتسه وزيرة التنمية الألمانية بانضمام الاتحاد الإفريقي إلى مجموعة العشرين التي تضم أهم الاقتصادات المتقدمة والصاعدة.

ونقل بيان صدر أمس عن الوزيرة، المنتمية إلى حزب المستشار أولاف شولتس الاشتراكي الديمقراطي، قولها «إن هذه الخطوة توضح أن الوزن المتزايد لإفريقيا في السياسة العالمية تم أخذه في الحسبان أخيرا». وأضافت شولتسه «يعيش في إفريقيا أكثر من خمس سكان العالم ورغم ذلك فإن القارة لم تكن ممثلة في مجموعة العشرين إلا من خلال مقعد واحد فقط هو مقعد جنوب إفريقيا».

وفي سياق متصل، أعلنت منظمة أوكسفام التنموية أنها تعد خطوة ضم الاتحاد الإفريقي إلى مجموعة العشرين أمرا صائبا ومهما. وقالت فاتي نزي حسن مديرة الفرع الإقليمي للمنظمة في إفريقيا، أمس «إنه لو كانت إفريقيا دولة واحدة لكانت سابع أكبر اقتصاد في العالم بعد بريطانيا وقبل فرنسا».

«ريج زون»: أسعار النفط على مسار الارتفاع رغم معنويات المخاطرة وقوة الدولار الاقتصادية

سجلت أسعار النفط الخام مكاسبها الأسبوعية الثانية على التوالي بعد تمديد قيود الإمدادات، التي فرضتها السعودية وروسيا لبقية العام، كما تخطط روسيا لخفض صادرات الديزل من موانئها الغربية الرئيسة بمقدار الربع هذا الشهر، وتستهدف الاحتفاظ بمزيد من الإمدادات في الداخل بسبب الصيانة الموسمية لمصافي التكرير، ما أدى إلى ارتفاع العقود الآجلة للديزل.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن سوق النفط تتجه إلى ظروف أكثر انضباطا بعد أن مدد قادة «أوبك +» تخفيضات الإنتاج، مشيرا إلى أنه لا يزال النفط مرتفعا هذا الربع وسط تخفيضات إمدادات «أوبك +» ومع ذلك لا تزال بعض البنوك حذرة، حيث يقول محللو جي بي مورجان تشيس إنه من غير المرجح أن يصل سعر النفط الخام إلى 100 دولار للبرميل هذا العام وسط الطلب المقيد.

وأضاف التقرير أن أسعار النفط مستمرة في الارتفاع متحدية معنويات المخاطرة السلبية وقوة الدولار، حيث سيظل قلة العرض محركا رئيسا، ولكن بدءا من الأسبوع المقبل من المرجح أن تجذب قرارات أسعار الفائدة الكبيرة من البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الاهتمام الأكبر.

ولفت إلى أنه إذا كانت الحسابات الأخيرة للطلب العالمي في الربعين الثالث والرابع صحيحة، وتمسكت السعودية بتخفيضاتها، فإن المخزونات العالمية ستنخفض بالفعل بمقدار 250 مليون برميل بحلول نهاية العام وسيرتفع خام برنت إلى 100 إلى 110 دولارات للبرميل.

ونوه التقرير إلى أن أسعار الفائدة تم رفعها بسرعة على مدى 12 إلى 18 شهرا الماضية، وأن هذا يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي في العام المقبل، مضيفا إلى ذلك سوق الإسكان المتعثرة في الصين حيث إن المستهلكين الغربيين يشترون سلعا أقل من الصين.

وفسر ذلك بأن المستهلكين الصينيين يشترون أشياء أقل لأنهم يخشون الوضع الاقتصادي مضيفا أن الصادرات الصينية انخفضت 8.8 في المائة على أساس سنوي وانخفضت الواردات 7.3 في المائة على أساس سنوي، مشددا على أن حالة عدم اليقين تسيطر على السوق، ولكن يمكننا أن نكون واثقين تماما من أن السعودية وروسيا تديران الأمر بشكل مريح، موضحا أن السعودية لديها دائما خيار تغيير المسار في أكتوبر ونوفمبر.

وأشار التقرير إلى أنه إذا تبين أن التخفيضات عميقة للغاية وأن السوق تعاني نقصا في النفط، فيمكن لتحالف «أوبك +» رفع الإنتاج في نوفمبر وديسمبر إذا لزم الأمر، ناقلا عن شركة «ريستاد إنرجي» الدولية تأكيدها أن تمديد خفض إنتاج السعودية بمقدار مليون برميل يوميا وخفض صادرات روسيا بمقدار 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام يعزز التوازن بين العرض والطلب.

ومن جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن تعهد السعودية بتمديد تخفيضات الإنتاج وتعهد روسيا بتمديد تخفيضات التصدير استحوذ على اهتمام السوق، ولكن هناك عامل قوي آخر وهو السحب المستمر للمخزونات في الولايات المتحدة، ما أدى إلى تشديد الأسواق.

وأشار إلى تأثر معنويات السوق ببيانات الاقتصاد الكلي الأضعف من المتوقع من الصين، لافتا إلى أن السحب الرابع على التوالي من مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة، إضافة إلى انخفاض آخر على أساس أسبوعي في مخزونات البنزين قدم دعما قويا لخام برنت ليبقى حول مستوى 90 دولارا للبرميل.

وذكر التقرير أن السوق تدرك التأثير الكامل لتخفيضات «أوبك +»، ومع دخول الربع الرابع، فإن مؤشرات الطلب لا تبدو سيئة، مع توقعات بأن تضخ جيانا 1.2 مليون برميل من الخام يوميا بحلول 2027، مشيرا إلى أن النفط الخام الخفيف عالي الجودة وأسعار التعادل المنخفضة وحملات الاستكشاف الناجحة تجذب اهتماما دوليا هائلا بقطاع النفط في جيانا.

ونوه التقرير إلى أنه لا تزال روسيا تتوقع أن تستمر عائدات صادراتها النفطية في الزيادة خلال الأعوام الثلاثة المقبلة حتى في مواجهة الحدود القصوى للأسعار والحظر الغربي.

من ناحية أخرى، فيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط نحو 1 في المائة لتصل إلى أعلى مستوياتها في تسعة أشهر الجمعة مدعومة بصعود العقود الآجلة للديزل الأمريكي ومخاوف شح إمدادات النفط بعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضات الإمدادات هذا الأسبوع.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 73 سنتا أو 0.8 في المائة لتبلغ عند التسوية 90.65 دولار للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 64 سنتا أو 0.7 في المائة ليبلغ عند التسوية 87.51 دولار.

وظل خاما النفط في منطقة التشبع الشرائي من الناحية الفنية لليوم السادس على التوالي، مع توجه خام برنت نحو أعلى إغلاق له منذ 16 نوفمبر. وعلى مدى الأسبوع، ارتفع كلا الخامين نحو 2 في المائة بعدما ارتفع خام برنت الأسبوع الماضي بنحو 5 في المائة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنحو 7 في المائة.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق لدى أواندا، في مذكرة «يستمر تداول أسعار النفط الخام بناء على محركات من جانب العرض. لا يوجد شك في أن تحالف أوبك+ سيبقي على السوق في حالة شح حتى فصل الشتاء».

ويضم تحالف «أوبك+» منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بينهم روسيا.

ومددت السعودية وروسيا، العضوان في «أوبك»، هذا الأسبوع تخفيضاتهما الطوعية للإمدادات بواقع 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام.

ومن جانب آخر، ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار 1 هذا الأسبوع. وأشار التقرير إلى ارتفاع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 632 منصة هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام قدرت الشركة خسارة 147 منصة حفر نشطة، حيث يبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 443 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية 2019 قبل الوباء. ولفت إلى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع إلى 513، بانخفاض 108 منصات حتى الآن في 2023 كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار منصة واحدة مرة أخرى هذا الأسبوع إلى 113 بخسارة 43 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، كما ارتفعت منصات الحفر المتنوعة بمقدار 1 هذا الأسبوع.

ونوه إلى ارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع، أي أقل بمقدار 20 منصة عن الوقت نفسه من العام الماضي، كما انخفض عدد منصات الحفر في إيجل فورد بمقدار 1 وهو الآن أقل بـ 22 منصة، مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

وأشار التقرير إلى بقاء مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على حالها هذا الأسبوع عند 12.8 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في الأول من سبتمبر -وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة- لتبلغ أعلى مستوى إنتاج منذ 2019 كما ارتفعت مستويات الإنتاج الآن بمقدار 700 ألف برميل يوميا، مقارنة بالعام الماضي.

فرنسا تطالب تجار التجزئة بإبقاء أسعار الوقود منخفضة لحماية قائدي السيارات الاقتصادية

تعتزم وزيرة انتقال الطاقة الفرنسية أن تطلب من تجار التجزئة للوقود إبقاء الأسعار منخفضة، وذلك في اجتماع يعقد الأسبوع المقبل للمساعدة على حماية قائدي السيارات من ارتفاع التكاليف.

وذكرت أجنيس بانييه روناتشر، في مقابلة تلفزيونية أمس، أنها ستجتمع مع ممثلي تجار الوقود بالتجزئة في البلاد الثلاثاء المقبل، طبقا لما ذكرته وكالة»بلومبيرج» للأنباء أمس.

وتهدف الوزيرة إلى تمديد أسقف الأسعار أو غيرها من التدابير الخاصة لإبقاء الأسعار منخفضة، مؤكدة أن الشعب الفرنسي ليست لديه القدرة على دفع المزيد مقابل الوقود».

وأضافت أإن هذا ليس أمرا يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يحققوا فيه هامش ربح كبير».

في غضون ذلك، سجلت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي قفزة كبيرة في التعاملات الأوروبية بعد أن بدأ عمال منشآت الغاز المسال التابعة لشركة شيفرون الأمريكية في أستراليا إضرابا جزئيا عن العمل عقب الفشل في التوصل إلى اتفاق لتسوية لخلاف مع الإدارة بشأن الأجور وظروف العمل.

وذكرت «بلومبيرج» أن سعر العقود الآجلة القياسية في أوروبا ارتفع الجمعة بنسبة 13 في المائة على خلفية أنباء الإضراب، ما يؤكد هشاشة سوق الغاز الأوروبية بعد أزمة الطاقة في العام الماضي. كما ارتفعت أسعار العقود الفورية للغاز في تعاملات آسيا. وبدأ عمال منشأتي «جورجون» و»ويتستون» للغاز الطبيعي المسال التابعتين لشركة «شيفرون» الإضراب الجزئي عن العمل في الجمعة. وضخت المنشأتان نحو 7 في المائة من إجمالي إمدادات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية خلال العام الماضي.

وقال تحالف «أوف شور ألیانس»، الذي يمثل نقابتين عماليتين رئيستين في أستراليا، إن عمال شيفرون سيبدأون إضرابا كاملا عن العمل لمدة أسبوعين بدءا من 14 سبتمبر الحالي إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الشركة. ومن شأن الإضراب أن يعرض للخطر 24.5 مليون طن من الإمدادات السنوية، أو نحو 5 في المائة من إمدادات الغاز المسال العالمية.

المملكة تعكف على خلق التوازن في العرض والطلب ودعم أساسيات السوق

الرياض

ارتفعت أسعار النفط نحو واحد بالمئة لتصل إلى أعلى مستوياتها في تسعة أشهر في إغلاق أمس الأول الجمعة، بفضل صعود العقود الآجلة للديزل الأميركي والمخاوف بشأن شح إمدادات النفط بعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضات الإمدادات هذا الأسبوع.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 73 سنتا، بما يعادل 0.8 بالمئة، ليتحدد سعر التسوية عند 90.65 دولارا للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 64 سنتا، أو 0.7 بالمئة، ليتحدد سعر التسوية عند 87.51 دولارا.

وظل كلا خامي النفط الخام في منطقة ذروة الشراء من الناحية الفنية لليوم السادس على التوالي، مع وصول تسوية برنت إلى أعلى مستوياتها منذ 16 نوفمبر، وكانت تسوية خام غرب تكساس الوسيط هي الأعلى منذ 6 سبتمبر، والتي كانت أعلى مستوياتها منذ نوفمبر. وعلى مدى الأسبوع، ارتفع كلا الخامين القياسيين نحو 2 %، بعد مكاسب الأسبوع الماضي بنحو 5 % لبرنت ونحو 7 % لخام غرب تكساس الوسيط. وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في شركة بيانات وتحليلات النفط، أواندا، في مذكرة: «تواصل أسعار النفط الخام التداول بناءً على محركات من جانب العرض. ولا أحد يشك في أن أوبك + ستبقي هذا السوق محكمًا خلال الشتاء». ومددت السعودية وروسيا، العضوان في أوبك، هذا الأسبوع تخفيضاتهما الطوعية للإمدادات بواقع 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام.

وقال محللو كومرتس بنك في مذكرة إن السعودية ربما تجد صعوبة في إنهاء تخفيضاتها في نهاية العام دون التسبب في انخفاض الأسعار.

وفي الولايات المتحدة، أضافت شركات الطاقة هذا الأسبوع منصة نفطية واحدة، وهي أول زيادة أسبوعية منذ يونيو، وفقًا لشركة خدمات الطاقة بيكر هيوز. كما دعم ارتفاع أسعار الديزل الأميركي أسعار الخام مع ارتفاع العقود الآجلة لزيت التدفئة بنحو 3 %. وأشار تجار الطاقة إلى أن الصيانة الموسمية لمصافي التكرير في روسيا في سبتمبر ستؤدي على الأرجح إلى خفض صادرات الديزل ولكنها قد تؤدي إلى زيادة صادرات النفط. وبشكل منفصل، وصل الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو إلى الصين يوم الجمعة في أول زيارة له منذ خمس سنوات، والصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم، وتمتلك فنزويلا، وهي عضو في منظمة أوبك، أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في العالم.

قلق سوق النفط

ولا تزال سوق النفط تشعر بالقلق بشأن توقعات الطلب في الصين، التي شهدت تعافياً بطيئاً بعد الوباء وتعهدات التحفيز التي جاءت أقل من التوقعات، وذكرت وسائل الإعلام الرسمية أن الصين تعرضت لأمطار غزيرة منذ بدء تسجيلها قبل 140 عاما في هونغ كونغ، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة أكثر من 140 آخرين.

وأظهرت بيانات يوم الخميس انخفاض إجمالي الصادرات والواردات الصينية في أغسطس، حيث أدى تراجع الطلب الخارجي وضعف الإنفاق الاستهلاكي إلى الضغط على الشركات، وفي ألمانيا، أقر مجلس النواب في البرلمان مشروع قانون يمكن أن يقلل الطلب على الوقود الأحفوري في المستقبل من خلال التخلص التدريجي من أنظمة التدفئة التي تعمل بالنفط والغاز الطبيعي. ويراقب تجار النفط أيضًا ما إذا كانت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا ستواصل مكافحة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة.

وقال جون إيفانز من بي.في.إم لتداولات النفط، تدرك السعودية تماما الحبل المشدود الذي تسير فيه بين تشديد السوق وعرقلة أي تقدم تحققه البنوك المركزية حتى الآن في كبح التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار»، ومن الممكن أن يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط. ومع إغلاق الأسواق يوم الجمعة، قالت انفيستنق دوت كوم، النفط يرتفع للأسبوع الثاني على التوالي وسط مخاوف المعروض. وكان يوم الجمعة الوقت المناسب لتجار النفط للرد بشكل مفرط على ما كان يهز السوق، وفي الوقت الحالي، لا يزال تخفيض الإنتاج بقيادة السعودية، مما يؤدي إلى مكاسب أسبوعية أخرى للنفط الخام. وعكس كل من خام غرب تكساس الوسيط، المتداول في نيويورك، ونظيره خام برنت في لندن، انخفاض يوم الخميس بما يقرب من 1 % مع اقتراب عطلة نهاية الأسبوع. وجاء ارتفاع سعر برنت إلى أكثر من 90 دولارًا قبل أقل من ثلاثة أسابيع على حلول فصل الصيف، وهو الموسم الذي يفضله الأميركيون في القيادة. ومع بدء موسم الخريف الذي يشهد انخفاض استخدام النفط في 23 سبتمبر، فإن أسعار النفط الخام سوف تتراجع قليلاً، وأحياناً بشكل ملحوظ، في أكبر دولة مستهلكة في العالم.

لكن هذا قد لا يحدث هذه المرة، ليس في ظل الهوس الروسي بإيصال النفط في نهاية المطاف إلى 100 دولار للبرميل أو أكثر. لقد ركزت موسكو، والتي تسيطر على جزء كبير من صادرات النفط في العالم، على التسعير المكون من ثلاثة أرقام منذ فقدان هذه الميزة في أغسطس 2022، عندما كان سعر خام برنت يحوم فوق 105 دولارات. والمفتاح لذلك هو التخفيضات الإضافية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميًا، بالإضافة إلى تقنين الإنتاج الحالي، الذي ينفذه السعوديون منذ يوليو. ومن خلال تمديد هذا حتى نهاية العام -وتوسيعه بمساعدة موسكو التي ستخفض 300 ألف برميل يوميًا من الإنتاج الروسي- تأمل المملكة في خلق نوع من التوازن في العرض والطلب ودعم أساسيات السوق.

وقال المحللون إن الخوف من انخفاض أسعار النفط الذي يمكن للسوق اللعب به كان يدور في أذهان المتداولين، خاصة مع اقتراب عطلة نهاية الأسبوع التي تميل إلى وضع السوق في حالة من التحوط المفرط تجاه المخاطر المصاحبة.

وقال كريج إيرلام، محلل في منصة التداول عبر الإنترنت، أواندا: «لقد تماسكت أسعار النفط قليلاً مع مرور الأسبوع، لكن الاتجاه لا يزال إيجابياً للغاية بالنسبة للنفط الخام، مدعوماً مرة أخرى بقرار المملكة العربية السعودية وروسيا بتمديد قيود العرض حتى نهاية العام».

وأضاف «هناك الكثير من النفط خارج السوق في وقت من الواضح أنه مقيد للغاية، على الرغم من أن التوقعات الاقتصادية العالمية غير مؤكدة إلى حد كبير. وربما لا يزال الطلب يتضاءل، ولكن يبدو أن المتداولين يعملون على افتراض حدوث هبوط هادئ أو ركود معتدل في أسوأ الأحوال. وأظهرت بيانات يوم الخميس انخفاض إجمالي الصادرات والواردات الصينية في أغسطس، حيث أدى تراجع الطلب الخارجي وضعف الإنفاق الاستهلاكي إلى الضغط على الشركات.

ومع ذلك، حتى في أوقات النشاط الاقتصادي الباهت، تميل الصين إلى تعزيز قدرتها التخزينية، خاصة مع توفر الخام الروسي الرخيص. وفي الشهر الماضي، ارتفعت واردات الصين من النفط الخام بنحو 31 %. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تساؤلات حول ما إذا كانت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا ستواصل حملاتها القوية لرفع أسعار الفائدة لكبح التضخم المستمر. وقال محللو أبحاث ايه ان زد، سجل النفط مكاسبه الأسبوعية الثانية على التوالي بعد تمديد قيود العرض التي فرضتها السعودية وروسيا، زعيمتا أوبك +، لبقية العام. وبالإضافة إلى سوق الوقود المحدودة بالفعل، تخطط روسيا لخفض صادرات الديزل من موانئها الغربية الرئيسة بمقدار الربع هذا الشهر والاحتفاظ بمزيد من الإمدادات في الداخل بسبب الصيانة الموسمية لمصافي التكرير.

وأدت هذه الأخبار إلى ارتفاع العقود الآجلة للديزل، متجاوزة مكاسب النفط الخام. وتشير المقاييس الأساسية عبر مجمع سوق النفط إلى ظروف أكثر صرامة بعد أن مدد قادة أوبك + تخفيضات الإنتاج. وارتفع الفارق الزمني لخام غرب تكساس الوسيط من ديسمبر إلى ديسمبر، وهو تداول مفضل لصناديق التحوط النفطية، إلى أوسع نطاق منذ أواخر عام 2022. ولا يزال النفط مرتفعًا هذا الربع وسط تخفيضات إمدادات أوبك +. ومع ذلك، لا تزال بعض البنوك حذرة، حيث يقول محللو جي بي مورجان تشيس وشركاه، بما في ذلك ناتاشا كانيفا، إنه من غير المرجح أن يصل سعر النفط الخام إلى 100 دولار للبرميل هذا العام وسط الطلب المقيد. ومع معرفة قرارات أوبك+ الآن، ستتحول التوقعات إلى كيفية استمرار البنوك المركزية في مكافحة التضخم. وقال ينس بيدرسن، مدير أبحاث النفط والسلع الأولية في بنك دانسكي: «تواصل أسعار النفط الارتفاع، متحدية معنويات المخاطرة السلبية وقوة الدولار الأميركي». «وستظل قلة العرض محركًا رئيسا، ولكن اعتبارًا من الأسبوع المقبل، من المرجح أن تجذب قرارات أسعار الفائدة الكبيرة من البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الاهتمام».

ثروات المنطقة المغمورة ملكية مشتركة بين السعودية والكويت فقط

البلاد

أكد المجلس الوزاري بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، على ملكية الثروات في حقل الدرة بكامله، وأكد أنها ملكية مشتركة بين السعودية والكويت فقط، وشدد على الرفض القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة.

جاء ذلك في البيان الختامي لاجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته ال157 الذي عقد في مقر الأمانة العامة بالرياض، والذي طالب بسرعة استكمال تنفيذ مشروع الربط الكهربائي لربط العراق بشبكة الكهرباء في دول مجلس التعاون، وتحقيق قدر أكبر من التكامل والترابط بين العراق ودول المجلس.

واطلع على ما تقوم به اللجان العاملة في إطار مجلس التعاون من جهود لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، التي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته (36) في ديسمبر 2015م، ووجّه بسرعة استكمال تنفيذها. واستعرض المجلس مسيرة التكامل الاقتصادي والتنموي بين دول مجلس التعاون، وأكّد على أهمية تنفيذ قرارات المجلس الأعلى المتعلقة باستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجالات السوق الخليجية المشتركة.

وأعرب عن ترحيبه بتأسيس المملكة لمنظمةٍ عالميةٍ للمياه مقرها الرياض، تهدف لتطوير وتكامل جهود الدول والمنظمات لمعالجة تحديات المياه بشكلٍ شمولي، من خلال تبادُل وتعزيز التجارب التقنية والابتكار والبحوث والتطوير، وتمكين إنشاء المشاريع النوعية ذات الأولوية وتيسير تمويلها، سعياً لضمان استدامة موارد المياه وتعزيزاً لفرص وصول الجميع إليها.

صندوق النقد: السعودية ثاني أقل انبعاثات في العالم المدينة

تدشن المملكة بحلول العام 2027 أكبر مجمع في العالم لالتقاط ثاني أكسيد الكربون ونقله وتخزينه بقيادة شركة "أرامكو السعودية" وشركائها بعدما قطع المشروع خطوات هامة نحو تنفيذه في مدينة الجبيل الصناعية.

يأتي ذلك في وقت توقع فيه صندوق النقد الدولي نجاح جهود المملكة في خفض الانبعاثات الكربونية إلى المستوى المستهدف لعام 2030م، مؤكداً أنها تسجل ثاني أقل انبعاثات لكل وحدة منتجة عالمياً.

وكان الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، أعلن خلال منتدى مبادرة السعودية الخضراء في نوفمبر 2022، عن توقيع اتفاقية تطوير مشتركة لإنشاء مركز في مدينة الجبيل الصناعية بقدرة التقاط وتخزين تبلغ 9 ملايين طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون خلال المرحلة الأولى.

وسيدعم المشروع المزمع إقامته هدف المملكة المتمثل بالتقاط واستخدام وتخزين 44 مليون طن متري من غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2035م ضمن جهود المملكة المحلية والدولية لتعزيز ودعم التوجهات العالمية للحياد الكربوني.

ويفوق المركز المزمع إقامته في الجبيل الصناعية والذي بدأت خطوات إقامته وتنفيذه من قبل شركة أرامكو وشركائها أي مركز آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار الصندوق في ختام مشاورات المادة الرابعة إلى أن تنفيذ مبادرة السعودية الخضراء سيساعد لبلوغ أهداف المملكة في خفض الانبعاثات الكربونية بحلول 2030، ورحب بخارطة الطريق التي وضعتها الحكومة لتحقيق سيناريو صافي انبعاثات صفري.

كما رحب بالخطط الجارية لزيادة مصادر الطاقة المتجددة بطاقة إنتاجية إضافية قدرها 2.1 غيغا واط بحلول عام 2024م.

وتهدف مبادرة السعودية الخضراء إلى تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030.

وتلتزم المملكة بتوليد 50% من طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

برامج المملكة لمواجهة تغير المناخ

تدشين أكبر مجمع لالتقاط ثاني أكسيد الكربونً.

المملكة ثاني أقل انبعاثات لكل وحدة منتجة عالمياً.

مركز لتخزين 9 ملايين طن سنوياً من الكربون.

تخزين 44 مليون طن من الكربون بحلول 2035م.

زيادة مصادر الطاقة المتجددة.

تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً.

الهند تدعو «مجموعة العشرين» للانضمام إلى مبادرة الوقود الحيوي

اقتصاد الشرق

دعا رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي دول «مجموعة العشرين» إلى التعاون في مبادرة جديدة تهدف إلى مزج الوقود، وزيادة مزيج الإيثانول في البنزين بنسبة تصل إلى 20%.

تم الكشف عن المشروع، المسمى «التحالف العالمي للوقود الحيوي»، خلال تصريحات مودي في قمة مجموعة العشرين في الهند.

بالإضافة إلى ذلك، اقترح مودي أن تبدأ دول «مجموعة العشرين» التعاون بشأن مبادرة الائتمان الأخضر، التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وفقاً لـ«بلومبرغ».

ويهدف هذا البرنامج إلى إرساء الأساس لآلية قائمة على السوق، بهدف تعزيز «حركة جماهيرية شعبية لمكافحة تغير المناخ، وتعزيز الإجراءات البيئية لنشر أسلوب حياة صحي ومستدام يعتمد على تقاليد وقيم الحفاظ على البيئة والاعتدال، ومن أجل تنمية مستدامة وصديقة للبيئة»، وفقاً لمسودة البرنامج كشفت عنها الهند قبل أشهر.

خبير: النفط والغاز يلبيان حاجة العالم تاريخيًا.. وهذا دور «أرامكو» المناخي

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن النفط والغاز يمثّلان أزمة لدى بعض الدول التي تعاني من فقر الطاقة، بينما هناك دول أخرى تعاني من «البطر الشديد»، لدرجة أنها تحاول التخلص من الوقود الأحفوري.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها الحجي بمنصة «إكس» بعنوان «في ظل قرب مؤتمر كوب 28 في الإمارات.. ضرورة تغيير المفهوم العالمي لتحول الطاقة»، استضاف خلالها الرئيس السابق لجمعية مهندسي البترول العالمية الدكتور سامي النعيم.

وأوضح الحجي أن الدول التي تعاني من «البطر الشديد» تحاول التخلص من النفط والغاز، وتتبنى سياسات التغير المناخي، لافتًا إلى أن معاناة أوروبا كانت واضحة تمامًا، بسبب هذه السياسات، إذ إن هذه الدول تتبنى سياسات تؤذيها وتؤذي العالم أيضًا.

وأضاف: «الإشكال الآن أن هناك قمة المناخ كوب 28، التي ستُعقد في الإمارات بنهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل 2023، وهي قمة عالمية سيحضرها كبار الملوك والرؤساء وغيرهم، والقضية هنا أن هذه السياسات الشائعة، سواء من البنك الدولي أو المنظمات الدولية أو أوروبا والولايات المتحدة، فيها مشكلات كثيرة تؤذي هذه الدول والدول المنتجة».

إنجازات قطاع الطاقة تاريخيًا

وجّه مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي سؤالًا إلى ضيفه الدكتور سامي النعيم، بشأن مفهوم تحول الطاقة لدى الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الدولية والمفهوم الغربي عمومًا، لا سيما مع ما يمتلكه من خبرات في هذا القطاع على مدار سنوات طويلة. بدوره، أكد الدكتور سامي النعيم أن الآراء التي يطرحها تمثّله شخصيًا، ولا تمثّل أيّ مؤسسة أو هيئة سبق له العمل معها، إذ إنها نظرته الشخصية لهذا الأمر الإستراتيجي، موضحًا أن الحديث عن الإستراتيجية الحالية لتحوّل الطاقة لا بد أن تسبقها نظرة على إنجازات قطاع الطاقة العالمي منذ بداية الثورة الصناعية.
وأضاف الرئيس السابق لجمعية مهندسي البترول العالمية: «بالنظر إلى المدة بين 1950 و2021، نرى ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة، وقدرة صناعة الغاز والنفط العالمية على تحقيق هذا الطلب، إذ إن هذا الطلب ارتفع خلال الـ70 عامًا الماضية بنحو 6 مرات».

ولفت إلى أن النفط والغاز وحدهما شهدا ارتفاعًا بنحو 4 مرات، بما يعني أنه تاريخيًا لبّى الوقود الأحفوري حاجة العالم من الطاقة، إذ إن البيانات تشير إلى أنه في 2021 ارتفع الطلب على الوقود الأحفوري عمومًا، بين 83 و85%.

في الوقت نفسه، شهد الطلب على النفط والغاز ارتفاعًا بين 53 و55%، كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية ومؤشر نمط الحياة بشكل ممتاز، كما أن بعض تقاريرها تشير إلى أنه خلال المدة بين 2005 و2019 خرج نحو 415 مليون إنسان على وجه الأرض من معدلات فقر الطاقة، بما يمثّل نحو 5 إلى 6% من التعداد السكاني العالمي.

وتابع: «في الوقت نفسه، خلال المدة بين 2005 و2019، ارتفعت مساهمة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة بنسبة كبيرة، إذ ارتفعت مشاركة النفط بنسبة 15%، بينما زادت مساهمة الغاز بنسبة 100% في مزيج الطاقة، مما زاد الطلب عليهما».

تطوير إستراتيجيات صناعة الطاقة

قال الرئيس السابق لجمعية مهندسي البترول العالمية الدكتور سامي النعيم، إن الصين والهند تُعدّان مثالًا كبيرًا على الربط بين النمو الاقتصاد والاجتماعي مع كثافة استعمال الطاقة، كما أنهما أحد أمثلة العلاقة القوية بين مؤشر التنمية البشرية والطلب العالمي على الطاقة.

وأوضح الخبير النفطي أن مدة الـ15 عامًا الماضية طُوِّرت فيها صناعة النفط والغاز العالمية إستراتيجيات كبيرة للحدّ من الانبعاثات الغازية، وهي إستراتيجيات متّزنة، بين 3 عوامل مهمة، والعامل الأهم هو دعم الاقتصاد العالمي لتلبية الطلب على الطاقة، والثاني هو دعم التنمية الاجتماعية المستدامة حول العالم، بما فيها محاربة فقر الطاقة، والعامل الثالث المهم هو الإشراف البيئي، أو العمل الجادّ لحماية البيئة. ولفت إلى أن كثيرًا من شركات النفط العالمية الكبرى والوطنية -أيضًا-، بما فيها شركة أرامكو السعودية وبعض الشركات في دول الخليج، طوّرت إستراتيجيات ووضعت أهدافًا للوصول لما يُطلق عليه الحياد الكربوني، بحلول عام 2050. وأضاف: «يظل السؤال هنا: هل هذا كفاية؟ وهل ما يُبذَل من جهد يكفي أم لا؟ والإجابة بالطبع هي: لا، لأن محاربة فقر الطاقة ودعم التنمية الاجتماعية حول العالم وحماية البيئة، لم تُنجَز بعد، كما أن صناعة النفط والغاز العالمية تعمل الآن من خلال الإستراتيجيات التي لديها للحدّ من هذه الظواهر السيئة».

من هو سامي النعيم؟

قدّم مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، الدكتور أنس الحجي، تعريفًا بالدكتور سامي النعيم، بوصفه خبيرًا نفطيًا، ومستشارًا في مجال الطاقة وأكاديميًا، ويهتم حاليًا بالأمور الأكاديمية بشكل أكبر، كما أنه كاتب في مجال استدامة وتحول الطاقة والنفط والغاز والتحديات البيئية واقتصاديات تدوير الكربون.

ويمتلك الدكتور سامي النعيم خبرة تقارب الـ40 عامًا في صناعة النفط والغاز، إذ ترأّس خلال هذه السنوات كثيرًا من الدوائر والمشروعات التطويرية في قطاع هندسة النفط والإنتاج ومراكز الأبحاث.

وشغل النعيم منصب رئيس جمعية مهندسي البترول العالمية في عام 2019، وهي أكبر تجمّع تقني في قطاع هندسة النفط والغاز بين كل الجمعيات المهنية على مستوى العالم، إذا لم تكن الأكبر والأغنى عمومًا، كما أنه عضو المجلس الاستشاري العالمي لجامعة تكساس الأميركية.

وحاز النعيم جائزة التميز العالمي في قطاع هندسة البترول من قبل جمعية مهندسين البترول العالمية بالولايات المتحدة، كما أنه عضو بالمجلس الاستشاري الصناعي لهندسة البترول في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وعضو المجلس الاستشاري الصناعي لهندسة البترول والغاز الطبيعي بجامعة الملك سعود في الرياض، وعضو المجلس الاستشاري الصناعي لكلية الهندسة في جامعة الملك فيصل.

الطاقة الخليجية تدعم تمدد الاقتصاد الهندي إندبندنت

على رغم أن روسيا أصبحت أكبر مصدر للنفط الخام إلى الهند منذ بدء العام الحالي بمعدل 1.8 مليون برميل يومياً، إلا أن دول الخليج تظل المصدر الأهم لسد حاجات الهند من الطاقة.

ما يؤكد ذلك ما أعلنه وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي هارديب سينغ بوري خلال مؤتمر أسبوع الطاقة الهندي الذي عقد في فبراير (شباط) 2023 إذ قال «إنني ما زلت أرى أن دول الخليج ستظل أكبر مصدر للنفط لنا وتستحوذ على النسبة الأكبر من وارداتنا لفترة طويلة مقبلة».

وتشكل واردات الهند النفطية من دول الخليج العربية نحو 60 في المئة من وارداتها من الخام على مدى الأعوام الـ 15 الماضية وفقاً لتقرير أصدرته مؤسسة «أوبزرفد ريسيرتش فاونديشن» نهاية العام الماضي.

وخلال العام المالي الماضي 2021 - 2022 استوردت الهند 212.2 مليون طن من النفط الخام بقيمة 119.2 مليار دولار، معظمها من دول الخليج، إذ تستورد الهند أكثر من 5 ملايين برميل يومياً من النفط الخام لأنها من كبار مستوردي الطاقة عالمياً.

وفي 2022، ارتفعت الواردات النفطية الهندية من السعودية بنسبة 25 في المئة وسط توقعات عالمية تشير إلى أن الاقتصاد الهندي سيكون الأسرع نمواً خلال الأعوام المقبلة، بل ربما يتجاوز نظيره الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

النفط والغاز الخليجيان للهند

وتعد قطر المصدر الأول للغاز الطبيعي المسال لنيودلهي، إذ تغطي الدوحة نحو 50 في المئة من حاجات الهند، إضافة إلى الإيثيلين والبروبيلين والبوليثين.

كما يستحوذ العراق على نحو 20.6 في المئة من الواردات النفطية الهندية، بينما تأتي روسيا في المرتبة الثالثة بنسبة 18.2 في المئة من إجمالي ورادات الهند من الخام. في سبتمبر (أيلول) 2022 كرر وزير البترول والغاز الهندي على هامش مؤتمر «غازتك» في ميلانو بإيطاليا تأكيده على الدور الخليجي في سد حاجة بلاده من الطاقة، قائلاً «في ما يتعلق بالهند، أرى أن معظم الواردات من النفط الخام في المستقبل القريب ستأتي من السعودية والعراق وأبو ظبي والكويت».

النفط والمشتقات

لم تتوقف أو تنخفض صادرات الخليج النفطية إلى الهند حتى مع بدء الحظر الأوروبي على النفط الروسي ضمن العقوبات الغربية على موسكو بسبب الحرب في أوكرانيا العام الماضي، إذ سعت الدول الأوروبية إلى زيادة وارداتها النفطية من دول الخليج لتعويض إمدادات النفط الروسي التي حظرتها، إلا أنه، وبحسب ما ذكر موقع «بزنس إنسايدر» وقتها، لم تخفض دول الخليج صادراتها النفطية للهند كي توجهها إلى أوروبا، ونقل الموقع عن مديري مصافي التكرير الهندية أن «دول الخليج ستستمر في التصدير إلى الهند بالقدر نفسه وربما أكثر لتلبية حاجات الهند المتزايدة من الطاقة».

وعلى رغم الزيادة الواضحة في واردات الهند من النفط الروسي خلال الأشهر الأخيرة بسبب ما تعرضه موسكو من خصم كبير في الأسعار إثر تطبيق سقف السعر على النفط الروسي ضمن العقوبات بسبب الحرب في أوكرانيا، إلا أن دول الخليج تظل المصدر الأول لواردات النفط الخام لثالث أكبر مستورد للنفط في العالم.
في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى أغسطس (آب) العام الحالي أصبحت روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند وبلغ معدل الاستيراد الهندي من الخام الروسي 1.82 مليون برميل يومياً بنسبة 37.2 في المئة من إجمالي الواردات، واستفادت نيودلهي من ذلك بإعادة بيع المشتقات النفطية من الديزل والبنزين وغيرها إلى دول أوروبا التي حظرت النفط الروسي.

من جهته قال المدير المالي لمصفاة «نومارا» الهندية سانغاي شودري خلال مؤتمر النفط لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (آبيك 2023) في سنغافورة الأسبوع الماضي، «تتميز المصافي الهندية بمعدل عالٍ من مؤشر خليط نيلسون، بالتالي يمكنها تكرير الخام الثقيل وكذلك الخام الروسي أيضاً ومع أن العمل على الخام الثقيل أفضل، إلا أن خفوضات الأسعار للخام الروسي كانت كافية لاستيراد تلك الكميات الكبيرة».

الطلب الهندي على الطاقة

وتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الهندي سيتوسع خلال الأعوام المقبلة، مما يعني زيادة حاجة البلاد إلى استيراد الطاقة من الخليج ويتضح ذلك في التقارب الهندي- الخليجي أخيراً.

ففي الأول من أغسطس الماضي أعلنت الهند ما يسمى «الإطار الآلي» الذي يسمح للمستثمرين من دول الخليج والعالم العربي بامتلاك نسبة 100 في المئة من الشركات الهندية والاستثمار في الأعمال بشكل كامل من دون حاجة إلى موافقة الحكومة على حصص الاستثمار.

ووفقاً لبيانات وزارة التجارة الهندية، يعد عملاق الطاقة شركة «أرامكو السعودية» من أكبر المستثمرين هناك علاوة على شركة «سابك»، مما يدعم الاستثمارات الخليجية خصوصاً في مجال التكرير، للاستفادة من الإقبال الأوروبي على شراء المشتقات الهندية، إذ تعمل مصافي التكرير سواء الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص بشكل أفضل على خامات دول الخليج.

الصعود الهندي

في جلسة حول الصين والهند وروسيا في مؤتمر «أبيك» 2023 قبل أيام، قال رئيس شركة «إف جي إي» فيردون فيشاراكي إن «بكين كانت أكبر داعم لنمو الطلب العالمي على النفط الخام في الأعوام الـ20 الماضية، لكن الطلب الصيني على النفط ربما يصل إلى ذروته خلال السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة قبل أن يتراجع».

وأضاف أنه «على السوق العالمية الآن التطلع إلى الهند أو غيرها من البلدان للحفاظ على استمرار قوة الطلب».

في تلك الأثناء قال مدير أبحاث الطلب العالمي على النفط في شركة «غلوبال كومموديتي إنسايتس» كانغ وو إن «ذروة نمو الطلب على النفط في الصين ستأتي مبكراً عنها في الهند»، متوقعاً أن يستمر نمو الطلب في الهند لفترة أطول، استناداً إلى توقعات التوسع الاقتصادي وحجم السكان من الشباب».

من جانبه رجح المدير المالي لشركة «مانغالور» للتكرير والبتروكيماويات فيفك توغا اونكار أن «يتراجع نمو الطلب في الصين قليلاً»، مستدركاً «في المقابل هناك دول أخرى مثل الهند تشهد ارتفاعاً ولذلك يستمر الطلب في النمو».

وتابع «ربما تحتاج الهند إلى زيادة الاعتماد على النفط والغاز لعقدين (20 سنة) في الأقل، على رغم أنها ستشهد تحولاً إلى استخدام الطاقة المتجددة في تلك الفترة».

شكراً